E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1997/L.4/Add.2
2 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السابعة والثلاثون
٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع التقرير

المقررة: السيدة شارون برينن - هايلوك (جزر البهاما)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (البند ٤ (أ))

تصدير ومقدمة

١ - عرض وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم في الجلسة التاسعة للجنة البرنامج والتنسيق المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، وهي أول ميزانية برنامجية لفترة سنتين ترد ضمن فترة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٩٨ - ٢٠٠١.

٢ - وأبلغت اللجنة أن الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس الجهود المبذولة للوفاء بشواغل جميع الدول الأعضاء وكفالة تنفيذ الأنشطة المأذون بها بأقصى قدر من فعالية التكلفة. وكانت الأمانة العامة قد صاغت ميزانية برنامجية بعد قيام مديري البرامج باستعراض وفحص مكثفين لولاياتهم، آخذين في الاعتبار الموارد المتاحة، والنتائج المنشودة، والمستفيدين المستهدفين، والإطار الزمني اللازم لتنفيذ الأنشطة. وكان مستوى الموارد المقترحة، البالغة ٥٨٣ ٢ مليون دولار بأسعار ١٩٩٨ - ١٩٩٩، دون مستوى الاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ وفي حدود المخطط الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٥١/٢٢٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وفي سياق التخفيض الملموس للميزانية، مقارنة بفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، انصب التركيز على ضمان استمرار جميع البرامج المأذون بها بالاقتران مع محاولات مطردة للحفاظ على تدني التكاليف الإدارية. وتم تحقيق ذلك من خلال إعادة تنظيم الهياكل الإدارية، حسب الاقتضاء، وتحسين أساليب العمل، مع ما استتبعه ذلك من إعادة توزيع مهام الموظفين ومسؤولياتهم.

020797 020797 97-18264

٣ - وأبلغت اللجنة أنه جرى توزيع الموارد استرشادا بالمجالات ذات الأولوية التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥١، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، وتنمية أفريقيا، وتعزيز حقوق الإنسان، وتنسيق جهود المساعدة الإنسانية تنسيقا فعالا، وتعزيز العدالة والقانون الدولي، ونزع السلاح، ومراقبة المخدرات، ومنع الجريمة، ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

٤ - وأبلغت اللجنة أن الموارد التي سيفرج عنها خلال فترتي السنتين القادمتين من جراء تقليص الإدارة وغيرها من المجالات غير البرنامجية سيعاد توجيهها صوب المجالات البرنامجية الفنية، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

٥ - وأبلغت اللجنة أن الاقتراح الخاص بالميزانية البرنامجية الحالية لا يأخذ في الاعتبار توحيد الإدارات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وتبسيط الخدمات المقدمة إلى العمليات الحكومية الدولية، وإعادة توجيه شؤون الإعلام، وهي مسائل أشار إليها الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/51/829)، أو تدابير الإصلاح المقرر أن يعلن عنها الأمين العام في ١٦ تموز/يوليه. وستخضع آثار هذه التدابير على الميزانية لتقديرات منقحة ستقدم إلى الجمعية في دورتها الثانية والخمسين.

٦ - وفي الجلسات ٩ و ١٠ و ١٢ المعقودة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه، نظرت اللجنة في الجزء الأول من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وفي الجلسة ٢٧ المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه، نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام عن تأثير التدابير المعتمدة لتحقيق الوفورات المتعلقة بتنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها (A/C.5/51/53).

المناقشة

٧ - أعربت بعض الوفود عن ارتياحها لبقاء اقتراح الأمين العام المتعلق بالميزانية ضمن مخطط الميزانية الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥١.

٨ - ورأت بعض الوفود أنه لا ينبغي تفسير تخفيض الميزانية على أنه تقليص لدور المنظمة، وأن هذا التخفيض يجب ألا يؤثر في تنفيذ جميع البرامج والأنشطة المأذون بها، ولا سيما في ميدان التعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية. وشددت على أن إنعاش المنظمة لا يستتبع بصورة آلية تقليص برامجها وأنشطتها. ورأت عدة وفود أن الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس الانضباط المالي الذي تلتزم به

حكومات عديدة على الصعيد الوطني، ولذلك رحبت بمقترحات الأمين العام. كما رحبت وفود عديدة باعتزامه مواصلة بذل جهوده من أجل تحسين كفاءة وفعالية تنفيذ البرامج. ولاحظت بعض الوفود مع القلق أن توزيع الموارد بين أبواب الميزانية لا يعكس على نحو كاف المجالات ذات الأولوية لأنشطة المنظمة في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١. ولوحظ أيضا تراجع الموارد الخارجة عن الميزانية في المجالات ذات الأولوية، مقارنة بفترة السنتين السابقة.

٩ - وكررت بعض الوفود الإعراب عن قلقها لأن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تتضمن اعتمادات للبعثات الخاصة. وأكدت عدة وفود من جديد أنه لا ينبغي إدراج الاحتياجات من الموارد في الميزانية البرنامجية المقترحة ما لم تكن هناك ولايات محددة لهذه البعثات الخاصة، كما سبق أن قررت الجمعية العامة في قرارها ٥١/٢٢٠. وفي هذا الصدد، أشارت بعض الوفود إلى أنه لا يزال يتعين إعداد تقرير عن القضايا المتصلة بمسألة جميع النفقات الإضافية المشار إليها في الفقرتين ١٠ و ١١ من المرفق الأول من قرار الجمعية ٤١/٢١٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، بما في ذلك النفقات المتصلة بصون السلم والأمن، وبالتضخم وتقلب أسعار العملات، على نحو ما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٥١/٢٢٠.

١٠ - وأعرب عدد كبير من الوفود عن قلقه إزاء عدد الوظائف المقترح إلغاؤها وما قد يخلفه ذلك من تأثير سلبي على قدرة المنظمة على تنفيذ برنامج عملها تنفيذا تاما. وأكدت تلك الوفود على وجوب الحفاظ على طابع المنظمة الدولي ووجوب مراعاة مبدأ التوازن الجغرافي. وشددت بعض الوفود على أهمية الحفاظ على التوازن بين الجنسين. وأكد عدد كبير من الوفود أنه كان ينبغي للأمين العام أن يدرج في اقتراحه المتعلق بالميزانية جميع الوظائف التي يرى ضرورتها لضمان تمكن مختلف إدارات الأمانة العامة من تنفيذ البرامج والأنشطة المجازة من الجمعية العامة دون الاحتياج الى الاستعانة بالموظفين المعارين مجانا. وأشارت تلك الوفود الى أن هذا أمر يسهل تحقيقه بمجرد تقليل أعداد الوظائف التي يقترح الأمين العام إلغاءها. ورحبت وفود أخرى بالتخفيض المقترح لعدد الوظائف الإجمالي. وأعربت بعض الوفود عن اعتقادها بضرورة بذل قصارى الجهود لضمان عدم تأثير إلغاء الوظائف تأثيرا سلبيا على وظائف بداية الخدمة (ف-١ الى ف-٣)، التي تتاح لتوظيف موظفين صغار عن طريق الامتحانات.

١١ - ولاحظت بعض الوفود أن معدلات الشغور المرتفعة التي تواجهها الأمانة العامة حاليا تكفل ألا يضار الموظفون الموجودون بالخدمة من الإلغاء المقترح لنحو ٩٠٠ وظيفة. واستفسرت بعض الوفود عن إمكانية تحقيق معدلي الشغور المقترحين لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وهما ٥ في المائة لموظفي الفئة الفنية و٢,٥ في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة، على ضوء مستوى تقليص الوظائف. ولاحظت في الوقت نفسه أن يتوقع لمعدلات الشغور المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ أن يعبر عن الواقع، بحيث تعود الى طبيعتها بعد الاضطرار الى الحفاظ على معدلات أعلى من المعتاد في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، لتحقيق تخفيضات الميزانية اللازمة. وذكرت وفود عديدة أنه ينبغي اعتبار معدل الشغور أداة من أدوات الميزنة، كالمعتاد قبل فترة السنتين الراهنة، لا شغورا مستهدفا ينبغي تحقيقه في أثناء تنفيذ الميزانية.

١٢ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء تغيير المنهجية المطبقة على معدل الشغور الموحد، الأمر الذي أعطى انطباعا خاطئا بتحقيق زيادة فعلية في الموارد. وهذا أمر يمكن ملاحظته في أبواب عديدة من الميزانية، لا سيما الأبواب الاقتصادية. وكررت تلك الوفود القول بأن هذه المسألة يجب أن تناقش مناقشة مطولة عندما تستأنف اللجنة الخامسة دورتها.

١٣ - وشددت وفود عديدة على وجوب تزويد الموظفين، في فترة تتسم بتقليص الوظائف، بتدريب مناسب لتولي مهام ومسؤوليات إضافية؛ ولاحظت في هذا الصدد أنه قد اقترح زيادة الموارد المخصصة للتدريب. وقال أحد الوفود إن الزيادة المقترحة لتدريب الموظفين لا تمثل سوى ثلاثة ملايين دولار وأن الموارد المخصصة لتدريب الموظفين لا تمثل سوى ٠,٦ في المائة من تكاليف الموظفين في الوقت الحاضر، وأعرب عن اعتقاده بأن إنفاق الأمم المتحدة أقل من واحد في المائة من تكاليف موظفيها على التدريب المهني والإداري يعد شديد الانخفاض بالنسبة لمنظمة بحجمها، لا سيما إذا كانت مسؤولياتها بمثل هذا التنوع.

١٤ - ورحبت بعض الوفود بما توليه جميع المكاتب حاليا من اهتمام لبرنامج صيانة رئيسية لأماكن عمل المنظمة لأجل معالجة مسائل الصحة والسلامة والتدهور التدريجي للمباني التي تشغلها المنظمة.

١٥ - وأعربت وفود عديدة عن اعتقادها بأنه نظرا لما أبداه الأمين العام من استعداد للاستجابة الى نداء الدول الأعضاء لاستعمال الموارد النادرة استعمالا أكثر فعالية فقد حل الدور على تلك الدول وبات عليها أن تكفل تلقي المنظمة الموارد المالية الكافية، بالكامل وفي الوقت المناسب ودون أي شروط، لتمكينها من الاضطلاع بولاياتها التي أناطتها بها الدول الأعضاء.

١٦ - وأعربت وفود عدة عن قلقها الشديد إزاء الاختلال الظاهر في توزيع الموارد بين البرامج الفرعية في بعض الأبواب. كما أكدت تلك الوفود مجددا على الحاجة الى تحديد أولويات في إطار البرامج الفرعية.

١٧ - وأعرب وفد عن أمله في ألا تنحى جانبا مرة أخرى القواعد الناظمة للميزانية البرنامجية لأجل بلوغ مستوى ميزانوي محدد سلفا وينطوي على تخفيض ذي شأن يتعين تحقيقه في فترة محدودة.

١٨ - وأعرب عدد كبير من الوفود عن اعتقاده بأن ميزنة برامج الأمم المتحدة وأنشطتها في إطار حد أقصى معين سبق تحديده ليست غاية في حد ذاتها؛ وأن ولايات الجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة لا ينبغي تغييرها لتحقيق مستوى ميزانوي معين على حساب البرامج والأنشطة، وذلك لأن للبرامج أسبقية على الميزانية. وقالت تلك الوفود إنه ينبغي بالتالي أن يكون شاغل اللجنة الرئيسي دراسة مسألة تعبير الميزانية، على النحو الواجب عن البرامج والأنشطة المقررة، وضمان تحقيقها لذلك.

١٩ - وبينما رحبت بعض الوفود بالشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل لأنه سهل كثيرا رؤية الصلات بين البرامج والموارد اللازمة لتنفيذها، أعربت تلك الوفود عن أسفها لأن تلك الخطة لم تبين بوضوح أولويات المنظمة المحددة لفترة الخطة. ولاحظت الوفود نفسها أنه نظرا لأن أنشطة الأمم المتحدة جميعها قد أسبغت عليها الأولوية فقد بات من الصعب اتخاذ القرارات اللازمة، من حيث تخصيص الموارد في إطار الميزانية عموما.

٢٠ - وقالت وفود عدة إن اللجنة بحثت برامج وأوصت بها وهي تدرك تماما أن النواتج ستنعكس بوضوح وبصورة كاملة في الميزانية البرنامجية التي يتعين تنفيذها في غضون فترة الخطة المتوسطة الأجل. إلا أن تلك الوفود لاحظت أن "المقدمة" ذكرت أن مقترحات الأمين العام لم تضع في الحسبان توحيد الإدارات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي أو تبسيط الخدمات المقدمة للعمليات الحكومية الدولية أو إعادة توجيه شؤون الإعلام، وأنه نظرا لعدم اكتمال الصورة يعتبر استعراض اللجنة الجاري ناقصا. ورغم هذا، تدرك تلك الوفود أن البرامج الثلاثة الداخلة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ستترجم، ترجمة كاملة، إلى ترتيبات هيكلية جديدة.

٢١ - وأعربت وفود عدة عن اعتقادها بأن لتنفيذ البرامج الإنمائية أهمية كبرى لدى اللجنة لأنها مدرجة في الخطة المتوسطة الأجل التي اعتمدتها الجمعية العامة؛ والتمست تلك الوفود إيضاحا لكيفية انعكاس الولايات انعكاسا تاما في الهيكل الموحد الجديد الجامع للإدارات الاقتصادية والاجتماعية الثلاث.

٢٢ - ورأت بعض الوفود أنه ينبغي إيلاء النظر، عند إعادة توجيه إدارة شؤون الإعلام، إلى الولايات المنشئة لتلك الإدارة، لا سيما وأن الجمعية العامة أنشأتها لتقديم خدمات للدول الأعضاء في مجال الإعلام. وفي هذا الصدد، يستفيد أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما البلدان النامية، من هذه الخدمات ويهمهم دراسة الطريقة التي ستستخدم في ظل التوجه الجديد، لتحقيق تلك الولايات.

٢٣ - ولاحظت وفود عديدة أنه سترد معلومات إضافية من الأمين العام بشأن الطريقة التي يمكن أن تنقل بها الوفورات التي ستتحقق في مجال الإدارة، إلى مجالات البرامج الفنية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وأعربت تلك الوفود عن رأي مفاده أن مستوى الموارد التي سيحررها التخفيض المقترح للوظائف ينبغي النظر فيه بعناية على نحو يشمل الأثر المترتب على انجاز البرامج وكذلك على الذاكرة المؤسسية للمنظمة. وشددت تلك الوفود أيضا على ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل في أي عملية من عمليات تخفيض عدد الموظفين.

٢٤ - ولاحظ بعض الوفود أن التخفيضات الأخرى في الميزانية البرنامجية كانت متوقعة بعد عملية الإصلاح. ورحب معظم الوفود بالتخفيض في التكاليف غير البرنامجية وبالزيادة التي حصلت في البرنامج العادي للتعاون التقني، في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، للتعبير عن التزام الأمين العام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٥ - وأشار عدد من الوفود إلى أن نقل الأنشطة ذات التمويل المشترك من أبواب الانفاق لم يكن، فيما عدا القسط المتعلق بالأمم المتحدة، سوى تغيير يتعلق بالمحاسبة وهو لا يعكس تخفيضا حقيقيا في الميزانية. وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أنه ما كان ينبغي التحول إلى وضع ميزانية صافية.

٢٦ - وشددت وفود عديدة على أهمية توفر المعلومات بشأن النواتج المرجأة أو المؤجلة أو المقلصة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وترتيبها في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ فضلا عن تقرير أداء البرامج بشأن تأثير التدابير المعتمدة لتحقيق الوفورات على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها، لتسهيل مداولاتها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٢٧ - وتساءل بعض الوفود عما إذا كان من المناسب، نظرا لتزامن هذه الميزانية البرنامجية مع مستهل الألفية القادمة، توخي أنشطة خاصة بتلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع العالمي في ذلك الوقت.

٢٨ - وخلال نظر اللجنة في تقرير الأمين العام بشأن تأثير التدابير المعتمدة لتحقيق الوفورات على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها (A/C.5/51/53)، أعربت وفود عديدة عن قلقها العميق لأوجه التضارب والتناقض القائمة من ناحية بين التأكيدات التي أعطيت للدول الأعضاء ومفادها أن جميع الأنشطة المأذون بها ستنفذ على نحو كامل بمستوى الموارد المطلوب للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ومن ناحية أخرى محتوى تقرير الأمين العام الذي يؤكد بوضوح أن تنفيذ الأنشطة المأذون بها يواجه مشاكل خطيرة. وأكدت تلك الوفود من جديد أنه ينبغي للأمانة العامة أن تعرض من جديد ميزانية مقترحة منقحة مما سيمكنها من التغلب على القصور الذي تواجهه فعلا ويتيح لها أن تنفذ على نحو كامل جميع البرامج والأنشطة المأذون بها.

٢٩ - وشددت وفود عديدة على أن تدابير التوفير ينبغي أن تعزز الكفاءة والفعالية، لا أن تقوضهما. كما ينبغي أن تكون تدابير التوفير مرآة للانضباط والابتكار، ولا ينبغي أن تعفي الدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات.

٣٠ - ورأى أحد الوفود أن الأثر المترتب على تخفيض الميزانية بمبلغ قدره ١٥٤ مليون دولار ينسخه ارتفاع سعر الدولار والوفورات التي حققتها تدابير الكفاءة. وأعرب نفس الوفد عن رأي مفاده أن التقرير أشار من ناحية إلى زيادة عبء عمل موظفي الأمم المتحدة بسبب معدل الشغور الذي أثر على إنجاز البرامج. وهناك من ناحية أخرى مقترح بتخفيض ١٨٢ ١ وظيفة. واستفسر بعض الوفود عن الآثار المترتبة على هذا التخفيض المقترح في ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

٣١ - وأعربت وفود عديدة عن أسفها لأن الأمانة العامة لم تستطع أن تزودها ببابي الميزانية ٢٧ جيم: مكتب إدارة الموارد البشرية و ٢٧ هاء: خدمات المؤتمرات، للنظر فيهما.

النتائج والتوصيات

٣٢ - أعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي بذلها الأمين العام لتقديم ميزانية برنامجية تتفق فيما يبدو مع المخطط العام الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥١، ولاحظت أن الميزانية البرنامجية تعكس هيكل الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، على نحو ما أقرته الجمعية في قرارها ٢١٩/٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بشأن التوصية الصادرة عن هذه اللجنة.

٣٣ - ولاحظت اللجنة أن المبلغ الإجمالي للموارد التي طلبها الأمين العام يقل إلى حد بعيد عن الاعتمادات المنقحة لفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ ولاحظت كذلك تأكيدات الأمين العام بأن ذلك التخفيض لن يؤثر بأي حال من الأحوال في تنفيذ جميع الأنشطة المأذون بها تنفيذا كاملا خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٣٤ - وانتهت اللجنة إلى استنتاج مفاده أن التأخير الحاصل في تقديم تقرير الأمين العام لم يسمح لها باستخدامه في تقييم متعمق لجميع أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ ولا بأن تحدد في جميع الحالات الممكنة الآثار المترتبة على المقترح المذكور أعلاه. وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة مع أخذ التقرير في الاعتبار.

٣٥ - وستبت اللجنة وفقا لولايتها، في مواصلة نظرها، في دورة تنظيمية مستأنفة، في أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة التي ستتأثر بتدابير الإصلاح، بعد نشر مقترحات الميزانية المنقحة.

٣٦ - وشددت اللجنة على ضرورة تأمين الحصول على الموارد المالية للميزانية البرنامجية بعد أن توافق عليها الجمعية العامة.

[٣٧ - وأعربت اللجنة عن أسفها لأن الأمانة العامة لم تستطع تزويدها ببابي الميزانية ٢٧ جيم: مكتب إدارة الموارد البشرية و ٢٧ هاء: خدمات المؤتمرات، لتنظر فيهما.]

٣٨ - وأوصت اللجنة ببذل ما أمكن من جهود لضمان عدم تأثير إلغاء الوظائف تأثيرا سلبيا على وظائف بداية الخدمة (ف - ١ إلى ف - ٣)، التي تتاح لتوظيف موظفين صغار عن طريق الامتحانات.

- - - - -